التنمية في البلدان العربية النفطية
في ظل قواعد العولمة

بقلم : الأستاذ عكة عبد الغني (*)

يشهد العالم حاليا حركة غير مسبوقة في الصراع بين مختلف القوى والتي تتفاعل في العلاقات فيما بينها بصورة مبنية على المصلحة الخاصة، حيث كان ولا يزال للتنمية الاقتصادية مكانة في هذا الصراع الذي يزداد حدة مع مرور الوقت نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها في حياة الشعوب وهي التي تعتبر الملاذ لتجسيد طموحاتها من أجل العيش في كرامة ورخاء ورفاهية.

وبالمقابل نجد أن مفهوم التنمية في الدول النامية مر بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف هذه الدول من حيث تركيبتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلاقتها بالأنظمة الدولية، حيث كان ينظر لها على أنها إرتفاع في مستوى الدخل الفردي ثم تحول هذا المفهوم إلى مدى قدرة الاقتصاد القومي على الزيادة في الناتج القومي بدرجة أعلى من معدل زيادة السكان وصولا إلى التنمية الشاملة للمجتمع بأسره إلى أن تحول في وقتنا الحالي إلى الأبعاد البيئية والبشرية والتي أصبحت تعرف بالتنمية المستدامة، أي الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون هدر للموارد الطبيعية.

---

* خريج المدرسة الوطنية للإدارة، ماجستير علوم إقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر.

وبما أن النفط يعد من الموارد الطبيعية غير المتجددة والعامل الأساسي للتنمية في الدول النامية المنتجة له بما فيها البلدان العربية، كما أنه أصبح في عصرنا من الموضوعات الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في العقود الأخيرة نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي تعرفها السوق البترولية المتأثرة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، و هو عصب الحضارة الحديثة وسلعة تتمحور حولها كل الاستراتيجيات والخيارات ومصدر للطاقة والأزمات وهو اليوم الوسيلة الفعالة لتحريك عجلة التنمية لكافة دول العالم حتى أنه أصبح أحد طرفي معادلة التقدم والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي وأعظم متغير في التجارة الدولية وتلتف حوله مختلف الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية، وتعد صناعته من أهم الصناعات الحديثة التي ساهمت في بناء هذه الحضارة التي نعيشها، كما أن عملية التنمية في أي دولة تتوقف بصورة كبيرة على هذا المورد الطبيعي غير المتجدد.

لكن المتتبع لواقع التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط يلحظ وجود مقاربة مزدوجة وغريبة تتمثل في توفرها على مقومات التنمية من جهة والتخلف من جهة أخرى وذلك راجع ربما لغياب التحليل التقني لعوائق التنمية من قبل النخب القائدة وفشلها في إيجاد أدوات التحليل لتغيير هذا الواقع، لذا فإنه أصبح من الضرورة بما كان على كافة هذه الدول في عصر العولمة أن تتكافل فيما بينها بصورة تجعلها تنهض بإقتصادياتها إلى مصاف الدول المتقدمة، وبما أن التنمية كانت ولازالت في صلب إهتمام الشعوب العربية الأمر الذي يحتم علينا الخوض في غمار هذه الدراسة التي يهدف من وراءها البحث حول مكانة النفط في الحركية الاقتصادية والتنموية للدول العربية المنتجة له، لأنه يعتبر أهم مورد في تمويل موازناتها بالعملة الصعبة.

و من خلال ما سبق تطرح الإشكالية الآتية:

- ما دور النفط في المسار التنموي للدول العربية المنتجة له ؟

- كيف يمكن للدول العربية المنتجة للنفط تحقيق أهداف التنمية في ظل قواعد العولمة ؟

و للإجابة على السؤالين السابقين قسمت هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- مفهـــوم التنميـــة .
- مكانة النفط في تنمية البلدان العربية المنتجة له.
- إدارة عوائد النفط في البلدان العربية المنتجة له.
- العولمة والتنمية في البلدان العربية المنتجة للنفط.

1- مفهـــوم التنميـــة :

1-1- ماهيـــة التنميـــة : تباور مفهوم التنمية بشكل أكثر وضوحا في الخمسينيات من القرن الماضي بعد قيام العديد من الدول النامية في محاولات لتغيير واقعها المتخلف بجميع جوانبه الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والسياسية، في هذه المرحلة بالذات، وفي ظل هذه المتغيرات تزايد إهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين بالتنمية الاقتصاديـة، حيث تضاربـت الآراء حول مفهومـها وإختلفت بإختلاف المنطلقات الفكرية للاقتصاديين الذين لم يميز بعضهم بينهـا وبيـن النمو الاقتصادي،حيث يميلون إلى إستعمال المصطلحين بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما وإن كانت هناك فوارق جوهرية في معنييهما.

ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة لذا فقاموا برفضها [1]، كما إهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بالكيفية التي تؤدي بها تفاعلات المتغيرات

1-سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999 ، ص 22 .

الاقتصادية إلى تحقيق التوازن كحل تتوقف عنده حركة تلك المتغيرات، وساهم تحليل الاقتصادي الايطالي باريتو"pareto " في وصف هذا الوضع بأنه الأمثل لأن تجاوز أي طرف له يحقق منفعة زائدة تحمل الآخرين خسائر، إذن إذا تغيرت مجموعة الظواهر التي تعتبر من قبيل المعطيات دفعت بإتجاه نقطة توازن جديدة تتحدد بالأسلوب نفسه، وبالتالي فإن ما قصدوه كان تحقيق التوازن في الأجل الطويل وليس التنمية بالمعنى الدقيق [2].

ويعد الكاتب النمساوي جوزيف شومبيتر "josef schumpeter" أول من وضع أسسا واضحة لكل من المفهومين في العقد الثاني من القرن الماضي، حيث أوضح أنه في ظل ثبات فنون الإنتاج يتعرض ما سماه التدفق الدائري للإنتاج إلى " النمو" بدافع من نمو السكان وما يصحبه من تراكم رأس المال، أما " التنمية " فهي خروج عن التوازن يحدثه جهد المنظمين الرواد الذين يغرون الرأسماليين بتمويل تجديدات في دالة الإنتاج تتخذ شكل إدخال منتج جديد أو إستعمال أسلوب جديد للإنتاج أو فتح سوق جديدة أو إكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو إعادة تنظيم الصناعة ويعتبر كسبهم الإضافي ربحا اما يقومون به من " هدم خلاق " يهدم الفنون القديمة وإحلال أخرى أفضل منها، إذن هو ينظر إلى التنمية كعملية إقتصادية بحتة لكن من ناحية النوعية لا الكمية [3].

لذا يستنتج أن شومبيتر ميز بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغيير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى، مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج

2- محمد محمود الإمام، بحث مقدم في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم المجلد الأول، مقدمة عامة، الطبعة الأولى 2006، ص 347 .

3- نفس المرجع، ص 347 .

المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه وتزيد نسبة السكان في الحضر بمعدل أكبر من نظيرتها في الريف وتدخل أساليب حديثة في مجال الإنتاج ويزيد الاعتماد على النقود كوسيط للتبادل بدلا من المقايضة، وتزداد نسبةالإنتاج المسوق بدلا من الإنتاج المعيشي وهكذا، إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية إرتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي [4].

وعليه، فالتفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما بمعنى أن النمو يحصل تلقائيا مع مرور الوقت بإستمرار وجود تشكيلة إجتماعية معينة فالزيادة في عدد السكان يقابلها نمو إحتياجاتهم من السلع والخدمات هذا ما يدفعهم إلى الرفع من إنتاجهم، لذلك إرتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، أما التنمية فهي فعل يتطلب تدخل وتوجيه الدولة لتنمية المجتمع إقتصاديا بشكل خاص، حيث تكون هي المسؤولة عن مدى نجاح سياساتها التنموية وبالتالي فالدولة هي التي توجه المجتمع نحو المجالات المساعدة لإحداث التنمية.

ومن جهة أخرى، النمو يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية وتنحصر في إستخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات التي تهدف من وراءها إلى رفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية إضافة إلى أهداف أخرى في المجالات الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

2-1 ـ أهداف التنمية : إن أهداف التنمية بالنسبة للدول العربية تصبوا بصفة أساسية إلى التخفيض من الفقر كأولوية ، ثم الإتجاه نحو تعزيز قدراتها في شتى

4. محمد سلطان أبو علي، بحث مقدم في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي الطبعة الأولى 2007، ص 49.

المجالات، وتشير أغلب المؤشرات على أن معدلات الفقر ما برحت ترتفع مصحوبة بإرتفاع الفوارق في توزيع الثروة، أما تعزيز القدرات فهو اليوم أكبر تحدي تنموي ملح في عملية تطوير القدرات الوطنية لإنهاء الحلقة الخبيثة للفقر واللامساواة والدمار البيئوي، وتحتاج المنطقة إلى العمل المنسق لمواجهة هذه التحديات، خاصة وأن بعض التقديرات تدل بأن الفقر في المنطقة العربية يشمل حوالي 23% من السكان، منهم ما يصل إلى 18% يعيشون تحت خطوط معدلات الفقر كما حددتها التقارير الوطنية لأهداف الألفية التنموية لذلك فإنه ليس من المرجح من الدول العربية ككل تحقيق هدف التخفيض من الفقر بدون جهود منظمة وموارد إضافية [5]،

وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية في النقاط التالية [6]:

- **أهداف إقتصادية**: يرجى منها تحقيق النمو، المساواة والعدالة في الفرص بين أفراد المجتمع.
- **أهداف إجتماعية**: تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في الحراك الإجتماعي، لضمان الحد الأدنى من التماسك الإجتماعي تعزيزا للهوية الوطنية وهذا كله بهدف تحقيق التطوير المؤسسي.
- **أهداف إيكولوجية**: يأمل منها توحيد النظم الإيكولوجية بغية تعزيز قدرات تحمل النظام البيئي لحماية التنوع البيولوجي.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص التقرير النهائي لورشة العمل الإقليمية وشبكة المعنيين حول تخفيض وتوزيع القدرات والحكم المحلي،شرم الشيخ مصر،3-6 سبتمبر2007،ص 1.

6- بالتصرف عن، ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة، بهاء شاهين، الدار العربية الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص 72.

3 ـ 1ـ أبعـاد التنميـة : هناك أربعة أبعاد رئيسية للتنمية تلخص فيما يلي [7]

ـ **أبعاد إقتصادية** : هي تتعلق برفع معدل النمو، الدخل وعدالة توزيعه وتتجلى في السعي من أجل التقليص في تبعية البلدان النامية للدول الصناعية الغربية، وذلك أملا في تحقيق المساواة في توزيع الموارد سواء داخليا أو خارجيا.

ـ **أبعاد بشرية** : تتعلق بالجانب الإجتماعي للتنمية كتثبيت النمو الديمغرافي وتطوير القطاع الصحي وتحسين أداء المنظومة التربوية، دون نسيات تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال المساواة في الفرص بينها والرجل، مع تحسين الحاكمية والتي يهدف من ورائها ترسيخ مبدأ المشاركة في الحكم بصورة أكبر إضافة إلى تدعيم الشفافية بين أوساط هذه المجتمعات.

– **أبعاد بيئية** : تتعلق بحماية البيئة من خلال حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على المناخ من الاحتباس الحراري إضافة إلى تنمية المحيط الاجتماعي في الدول الأقل فقرا وذلك بصيانة المياه من خلال وضع الحد للتبديد في إستخدامها .

2ـ مكانة النفط في تنمية البلدان العربية المنتجة له : للنفط أهمية كبيرة للدول العربية تتمثل في:

1ـ 2 ـ موقع النفط في الاقتصاديات العربية المنتجة له : لقد أصبح النفـط دون منازع يلعب دور الريادة في بلورة الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها الدول العربية المنتجة والمصدرة له، خاصة وأنه يستحوذ على حصة الأسد في تمويل موازناتها بالعملة

7ـ تقرورت محمد، طرشي محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي أيام 7 ـ 8 أفريل 2008، ص ص4،5 .

الصعبة بنسبة تفوق في غالب الأحيان 90% ، الأمر الذي جعلها في تبعية تامة لقطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى التي تكاد تهمل تماما في هذه الدول، وبما أن النفط أهم مصدر تعتمد عليه في تلبية متطلباتها من السلع والخدمات وتستعمل الفوائض منه في تمويل عمليات التنمية وبالتالي فإن أسعاره تؤثر بشكل مباشر على حكومات هذه الدول في تنفيذ سياساتها ومخططاتها التنموية.

ومن هذا المدخل يلاحظ بأن صناعة البترول من أهم وأكبر الصناعات في العالم من حيث إستثماراتها وعوائدها، وتتميز بتركيزها في عدد محدود من الدول والشركات العالمية المنتجة للنفط، لذلك فإن التعايش بين هذه القوى يعد مهما لاستقرار الأسواق العالمية، خاصة وأن البترول يعتبر سلعة عالمية ومناطق تواجده تعد بالإستراتيجية،كما لا يتوقع على المدى القصير أن تظهر بدائل للبترول كمصدر إقتصادي للطاقة، وذلك لأن الطاقة الشمسية مثلا لم يتم تطويرها بالصورة المطلوبة، أما الطاقة النووية فهي مصدر غير متاح إقتصاديا، فضلا عن مخاطرها المتعددة وإرتفاع تكاليف إنتاجها.

2 ـ 2ـ مساهمة النفط في تنمية البلدان العربية المنتجة له : في ظل التوجسات العالمية التي تشير إلى قرب نضوب النفط في المستقبل القريب ونظرا للتطورات الهائلة في حجم الاستهلاك العالمي الذي سيأدي لا محالة إلى إستنزاف هذا المورد الذي يوصف بالنابض والذي سيكون له آثار هائلة على مستقبل هذه الاقتصاديات، الأمر الذي حتم على الدول المنتجة العمل على الترشيد في إستهلاك الطاقة محليا ورفع أسعارها بالنسبة للمستهلك النهائي على أمل أن يساهم ذلك بقسط وفير في دفع عجلة التنمية بها وترك البقية للأجيال اللاحقة في شكل صناديق بترولية كنمط مستحدث في أعقاب الأسعار العالية والمتقلبة للنفط في السنوات الأخيرة [8]، خاصة وأن الحفلة قد

8 ـ جيفري ديفز وآخرون، صناديق النفط، هل تطرح المشكلات بوصفها حلول؟ مجلة التمويل والتنمية المجلد38، العدد4، ديسمبر 2001، ص 56.

إنتهت و ولى عهد النفط الرخيص الثمن لنتأكد بصفة قطعية بأننا نعيش في عالم أصبح فيه التنافس والسعي الحثيث للسيطرة على منابع النفط ومناطق تواجده سمة من سمات العصر،الأمر الذي سيتم التطرق له من خلال عرض تطور إنتاج النفط في هذه الدول.

1ـ 2 ـ 2 إجمالي إنتاج البترول في الدول العربية: حظي البترول بقدر كبير من الاهتمام لدى الدول العربية المنتجة له خاصة الخليجية منها، وبذلت فيه كل الجهود والعناية الكافية لإستغلاله أحسن

إستغلال للدفع بعجلة التنمية فيها وإستفادت منه مدايا في تحريك آلتها الإنتاجية وكذلك في تصديره لذا سيتم التطرق في هذه النقطة عن تطور إنتاج البترول في الدول العربية خلال الفترة من سنة 2000 الى غاية 2006 كما يلي [9] :

قدر إنتاج البترول في الدول العربية مجتمعة سنة 2000 نحو 21000 ألف برميل يوميا ولكنه إرتفع إلى ما يعادل 23093 ألف برميل يوميا سنة 2006، أي بزيادة تقدر بـ: 9 %، وبطبيعة الحال تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط بين الدول العربية، حيث بلغ إنتاجها من الزيت الخام سنة 2000، حوالي 8090 ألف برميل يوميا، وإرتفع إلى نحو 9208ألف برميل يوميا سنة 2006.

وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة بحجم إنتاج بلغ سنة 2000 حوالي 2280 ألف برميل يوميا حتى بلغ 2568 ألف برميل يوميا سنة 2006 بنسبة تقدر بـ :11 % ، ويختلف حجم الإنتاج من دولة عربية لأخرى إلا أنه ينعدم في كل من المملكتين الهاشمية الأردنية والمملكة المغربية .

2-2-2 إحتياطي النفط في الدول العربية: لقد أدى تزايد إهتمام الحكومات العربية بالنفط والذي قابله الدعم الذي اقيته من الشركات البترولية الكبرى ومن وراءها

9ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي السنوي 2007،ص 24 .

الدول الصناعية المستهلكة إلى إقامة عدة مشروعات عملاقة في الوطن العربي بهدف البحث والتنقيب عن الذهب الأسود الذي تزخر به المنطقة، هذا ما جعل الاحتياطات البترولية العربية في إرتفاع مستمر رغم إستنزافها بشكل رهيب من طرف الدول والشركات العاملة فيه، حيث بلغ إجمالي الاحتياطات العربية من النفط الخام 646.8 مليار برميل سنة 2000، وإزداد حتى بلغ بفضل التكنولوجيا والاكتشافات الجديدة حوالي 669.3 مليار برميل سنة 2006.

لكن هذا لا يعني أن كل الدول العربية تزخر بإحتياطي معتبر، بل الأمر يختلف من دولة لأخرى هو الذي يمكن إبرازه فيما يلي [10]:

تستحوذ المملكة العربية السعودية والعراق على حصة الأسد من الاحتياطات العربية من الذهب الأسود حيث قدرت سنة 2000 على التوالي بحوالي: 262.8 مليار برميل و 112.5 وهو ما يعادل 58 % من الاحتياطي العربي، وإرتفع في السعودية سنة 2006 وصولا إلى 264.2 مليار برميل بنسبة 39.5 % من الاحتياطي العربي، أما العراق قد بلغت إحتياطاته المؤكدة سنة 2006، 115 مليار برميل بنسبة تقدر بـ: 17.21 % من الاحتياطي العربي وتليها كل من الكويت الإمارات العربية المتحدة، وليبيا على التوالي بـ : 101.5 ، 97.8 ، 41.5 مليار برميل سنة 2006، لكن من جهة أخرى يلاحظ بأن دولا عربية أخرى مثل تونس تقل فيها الاحتياطات البترولية حيث وصلت سنة 2006 حوالي 0.4 مليار برميل كما أنها تنعدم في المملكة المغربية.

2-2-3 دور النفط في تنمية البلدان العربية المنتجة له : تضطلع الدول العربية النفطية إلى لعب دور مهم في المعادلة العالمية من أجل تحقيق الاستقرار في السوق البترولية، وهي تعمل لذلك لثلاث أسباب رئيسية:

10ـ نفس المرجع، ص 20.

- شعورها بالمسؤولية إتجاه توفير مستلزمات الاقتصاد العالمي من الطاقة .

- إمكانياتها البترولية المعتبرة .

- تهدف إلى الحفاظ على إستقرار السوق العالمية من أجل إستغلال إمكانياتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزيزا لرفاه مجتمعاتها .

إن النفط والتنمية في الوطن العربي قد أصبحا مترادفين متلازمين فلولا البترول نكاد لا نتحدث عن التنمية في أغلب الدول العربية لأنها دول بترولية بأتم معنى الكلمة، وقد أثر البترول على الاقتصاد القومي العربي من عدة إتجاهات ويتجلى ذلك بوضوح عند دراسة التوزيع القطاعي للطلب على الطاقة والنفط بصفة خاصة في هذه الدول، الأمر الذي من شأنه أن يوضح العلاقة بين التنمية الاقتصادي والطاقة، هذه الأخيرة التي أصبحت تؤثر على الاقتصاديات العربية في عدة نقاط أهمها [11] :

- توفير العملة الصعبة: إن إرتفاع الصادرات من النفط والتي يرافقها إستقرار في الأسعار في الأسواق العالمية تعتبر مصدرا مهما للدول العربية في تحصيل العملات الأجنبية التي تساهم بدورها في تمويل التنمية الاقتصادية وعند دراستنا للعوائد المترتبة عن الصادرات العربية من البترول خلال الفترة 2000 - 2006، يتبين لنا أهمية هذا القطاع بالنسبة للدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول.

لقد وصل إجمالي قيمة الصادرات البترولية في الوطن العربي ما يعادل 188.8 مليار دولار سنة 2000 وهي الفترة التي شهدت فيه عودة إنتعاش الأسواق العالمية بزيادة الطلب وإرتفاع الأسعار وصولا إلى 423.5 مليار دولار سنة 2006، أي بزيادة تقدر بـ : 234.7 مليار دولار أي +55.4% ، وتأتي المملكة العربية السعودية في طليعة الدول العربية في تصدير النفط الخام حيث بلغت قيمة صادراتها سنة 2000 حوالي 71مليار دولار وتطورت بفضل

11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه الإدارة الاقتصادية، سبتمبر 2007 ، ص 21 .

الثورة التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط إلى أن بلغت سنة 2006 إلى ما يعادل 171.4 مليار دولار، وتتبعها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت قيمة صادراتها سنة 2000 نحو 26 مليار دولار ثم إرتفعت سنة 2006 وصولا إلى 52.7 مليار دولار [12].

ومن خلال ما سبق، يتبين حجم القدرات العربية في مجال تصدير البترول والتي تعود عليها بعوائد معتبرة وهي في إرتفاع مستمر بفضل إرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية وكذلك التطور التكنولوجي الذي ساهم في إكتشافات جديدة، وبالتالي فإن الارتفاع في العائدات من شأنه أن يساهم في عملية تمويل التنمية في الدول العربية بإعتبارها دول نامية هي في حاجة إلى مصادر مالية هائلة لتمويل برامجها التنموية ونعطي مثال لذلك الجزائر التي أطلقت فيها مشاريع تنموية رائدة في الوطن العربي وضخت فيها أموال معتبرة من خلال سياسة دعم النمو الاقتصادي التي رصد لها ما يعادل 150 مليار دولار سنة 2005 [13]، وذلك لتمويل مشاريع التنموية ذات الأولوية الوطنية والتي من شأنها أن تساهم في تغير حالة الركود الذي يشهده الاقتصاد الوطني بتوفير المنشآت القاعدية اللازمة والضرورية لتوفير الجو المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاعات ضلت حكرا على الدولة فيما مضى وأعطيت الأولوية لقطاع المنشآت القاعدية وذلك بإطلاق مشروع القرن المتمثل في الطريق السيار شرق غرب وبناء السدود من أجل تغطية العجز المسجل في ري المساحات المسقية على المستوى الوطني، إضافة إلى إنجازات ذات أبعاد إجتماعية من شأنها أن تساهم في تحسين الواقع المعاش.... الخ .

- تكوين رأس المال : تعد الصناعة البترولية من أضخم الصناعات كما أنها تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة ودقيقة هذا ما يدفع بالدول النفطية إلى ضخ أموال معتبرة للاستثمار في هذا القطاع في كل مراحله من الاكتشاف، الإنتاج إلى النقل .

12 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) مرجع سابق، ص 78 .

13 - http://www.elmoustakbel.net/content/view/1221/92 .2009.

وترتكز الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول العربية بالخصوص في ثمانية بلدان هي: المملكة العربية السعودية، قطر، الجزائر، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت ليبيا وعمان [14]، ولقد شهد حجم المتطلبات الاستثمارية في قطاع الطاقة في الدول العربية زيادات غير مسبوقة منذ سنة 2004 وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الإجمالية في قطاع الطاقة قد إنتقلت من 150 مليار دولار سنة 2004 إلى 175 مليار دولار سنة 2008 ويتوقع أن تقفز هذه الاستثمارات بصورة ملحوظة لتصل إلى 345 مليار دولار سنة 2011 ، وتشكل الاستثمارات في الصناعة النفطية في الدول العربية في نفس الفترة بما يعادل 141.5 مليار دولار وترتكز بصورة واضحة في المملكة العربية السعودية بـ: 40.8 مليار دولار، أي حوالي 28.8 % من الاستثمارات في الصناعة النفطية العربية، وتليها دولة الكويت حيث بلغت الاستثمارات فيها حوالي 15.4 مليار دولار، ثم الإمارات والجزائر على التوالي بـ: 12.5 ، 12.1 مليار دولار .

وتتوزع الاستثمارات في الصناعة النفطية في الدول العربية خلال الفترة 2007 - 2011 على النحو التالي [15]:

* **صناعة الاستكشاف والإنتاج** : ويتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة في هذه الصناعة إلى حوالي 48.1 مليار دولار ويمثل ذلك حوالي 34 % من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في الصناعة النفطية، وستتوجه هذه الاستثمارات نحو عمليات صيانة وتعزيز الإنتاج والتطوير للحفاظ على المستوى الحالي من الإنتاج .

* **الصناعة الوسطى (التخزين، النقل والشحن)** : يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات المطلوبة في هذه الصناعة إلى حوالي 5.7 مليار دولار ويشكل ذلك حوالي 4% من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في الصناعة النفطية .

14 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مرجع سابق ، ص37.

15 - The Arab Petroleum Research Center, Arab Oil `& Gas. Vol. XXXVI.856.16 May 2007, p 4.

* **مشروعات التكرير** : ستصل الاستثمارات المطلوبة لهذه المشروعات إلى حوالي 87.8 مليار دولار، ويشكل ذلك حوالي 62 % من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في الصناعة النفطية والتي تحتل بدورها أكثر من ربع الاستثمارات الإجمالية في قطاع الطاقة في الدول العربية .

لذلك فإنه يمكن القول بأن لصناعة الطاقة دورا مهما في تكوين رأس المال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تشكل الاستثمارات المخصصة لقطاع الطاقة حوالي 20 % من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم .

* **خلق مناصب الشغل** : إن الاستثمارات الهائلة التي أطلقتها الدول العربية في الفترة الممتدة بين سنوات 2007 و2011 سوف تخلق العديد من المناصب وتساهم في التخفيض من حجم البطالة، خاصة وأن هذه الصناعة تلقى إهتماما كبيرا لدى فئة العمال نظرا لإرتفاع الأجور التي يتقاضاها عمال هذا القطاع، كما أنها توفر مجالا واسعا للتكوين المستمر في هذا الميدان بمختلف تخصصاته ويشغل قطاع الطاقة في الوطن العربي خيرة خريجي المعاهد والجامعات العربية والدولية، وهذا دليل آخر على أن هذا القطاع يجلب إليه اليد العاملة ذات الكفاءة العلمية والمهنية العالية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطويره.

3- إستراتيجية إدارة عوائد النفط في البلدان العربية المنتجة له :

نتيجة للطفرة البترولية الأخيرة التي شهدتها السوق العالمية للنفط فإن ذلك قد أثر بصورة كبيرة على إقتصاديات هذه البلدان و تم إستغلال فوائض العوائد النفطية في عدة جوانب عادت بالفائدة على المجتمعات العربية والتي يمكن أن تلخص في النقاط الآتية:

3-1- التسديد المسبق للمديونية (حالة تنفرد بها الجزائر) : عاشت أغلب الدول العربية خاصة النفطية منها في سنوات التسعينيات من القرن الماضي أزمة قوية

هزت إقتصادياتها نتيجة لتراجع أسعار الزيت الخام مما جعلها تتخبط في مديونية إتجاه المؤسسات الدولية والتي زادت من جراحها نتيجة للسياسات المفروضة عليها من طرف هذه الأخيرة نتيجة لجدولة ديونها، الأمر الذي شكل عبئا على إقتصادياتها عوض التخفيف من حدة الأزمة، لكن قد إنفرج الأمر مع الطفرة النفطية الأخيرة والتي إستغلتها في التسديد المسبق للمديونية وهو ما حذت حذوه السلطات العمومية في الجزائر حينما قررت سنة 2004 التسديد المسبق للمديونية الخارجية والتي كانت قد بلغت سنة 2003 حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن.

وتجسد ذلك في تسديد الجزء الأول من المديونية بشكل مسبق سنة 2005 والمقدر بـ:3.3 مليار دولار وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من34 % في نهاية 2003 إلى أقل من 4.5% في نهاية سنة 2006، وإنخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4.16 %من الصادرات لسنة 2006[16].

3-2 ـ صندوق ضبط الموارد: هو أحد الآليات التي إستخدمتها البلدان العربية لضمان تمويل النفقات العمومية حالة وقوع تذبذبات وسط السوق العالمية للنفط والتي بدورها قد تأثر على موارد ميزانية الدولة، لذلك إهتدت هذه الدول إلى فكرة إنشاء صندوق لضبط الموارد يمول من الفارق بين السعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة والسعر الفعلي للزيت الخام في السوق النفطية، وبالتالي الجباية الناتجة عن الفرق بين السعر الفعلي في الأسواق العالمية والسعر المرجعي المعتمد في إعداد الموازنة العامة للدولة هي مصدر تمويل هذا الصندوق، ليستخدم في ضبط توازن الميزانية وهو ما إستفادت منه الجزائر في التسديد المسبق لمديونيتها.

16 ـ قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، بالتعاون مع مخبر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي 07/08 أفريل 2008، ص 05.

لكن بالمقابل يعاب على الحكومات التي تعتمد على إنشاء مثل هذه الصناديق، بأنها تهدف من ورائها تجنب الرقابة البرلمانية في صرف المال العام والذي يجب أن يمر في الحالات العادية حتميا بقنوات الرقابة المتعارف عليها دوليا والتي تعتبر أساسا للحكم الراشد،خاصة حالة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مقارنة بالسعر المرجعي في إعداد الموازنة العامة للدولة، أما الحكومات يختلف رأيها عن ذلك مبررة هذا الإجراء بالضرورة القصوى والسرعة في تنفيذ دون المرور بالإجراءات المعقدة والطويلة في مثل هذه الحالات.

و تتمثل إستخدامات الصندوق في النقاط التالية:

- تعويض ناقص القيمة الناجم عن مستوى إيرادات الجباية البترولية الذي يقل عن تقديرات قوانين المالية.
- التقليص من الدين العام الداخلي والخارجي.
- التسديد المسبق للمديونية.

3ـ3 ـ صناديق السيادة : إن صناديق الثروة السيادية هي أدوات إستثمارية حكومية تدير أصولا تزيد عن 2 تريليون دولار، وهي تستخدم أساسا في الإستثمار في الأسواق العالمية، علاوة على إستخدام مدخراتها في القضايا العامة كتطوير الطاقة مثلا ، وإزدادت أهميتها خلال الأشهر القليلة الماضية حينما ضخت مبلغ 60 مليار دولار في البنوك الأمريكية التي ضربتها الأزمة المالية.

وعليه، بادرت دول عربية في إنشاء صناديق سيادية نتيجة لتعاظم حجم إيراداتها بالعملة الصعبة المتأثرة بإرتفاع أسعار النفط وذلك سعيا وراء رفع عوائد مدخراتها بالعملات الصعبة والتنمية الوطنية الطويلة الأجل، وقد إنتشرت صناديق السيادة العربية في الأقاليم الإفريقية والأوربية والأسيوية وتمكنت بذلك من تغيير تشكيلة

الإستثمار في العالم كله ودفعت بعجلة تنمية الإقتصاديات العالمية ، لذا فهي قوة صاعدة أصبحت تخشى منها الدول الغربية خاصة أمريكا [17]

وتعتبر الكويت من أول أنجح الدول العربية التي قادت إستثمارات خارجية، حيث يقدر حجم صندوقها السيادي بأكثر من 350 مليار دولار وأكدت كافة الإحصائيات والأرقام المحايدة مدى نجاح وفعالية الصندوق الكويتي لأن إستثماراته كانت مبنية غلى أساس العوائد والمخاطر [18]

4 ـ العولمة والتنمية في البلدان العربية المنتجة للنفط :

العولمة هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد والجوانب تتميز عن غيرها من الظواهر الاقتصادية بالحركية المستمرة والسرعة الهائلة في الانتشار والتموقع بسهولة تامة في كل مكان من العالم وبالتالي فهي ظاهرة إجتياحية لها مظاهرها وآلياتها، كما أن لها أيضا إفرازاتها وإنجازاتها ونتائجها كما أنها أصبحت لصيقة بكل ما هو عصري وحديث، و إرتبطت في صورتها الاقتصادية بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات وفي شقها المالي بالمؤسسات المالية العملاقة للتمويل الدولي ومن أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1 ـ 4 ـ العولمة والتنمية في البلدان العربية : مع دخول النظام الرأسمالي الدولي مرحلة العولمة الإقتصادية تجد الدول العربية نفسها مجبرة على التكيف مع شروط وظروف عامة جديدة أفرزتها هذه الظاهرة، إذ هي ملزمة على إعادة النظر في تنظيمها لمواجهة هذا المد العارم للإندماج مع الشروط الحالية للإقتصاد العالمي الذي تغيرت

17 - http://arabic.people.com.cn/31659/6410436.html 17/02/2009.

18 - http://www.awan.com.kw/node/29112 19/02/2009.

فيه المفاهيم وأدوار الهيئات الدولية المالية والتجارية وإتجهت نحو فرض الإطار الجديد للهيمنة بشكل أكثر وضوحا عن ما كان من قبل.[19]

إذن هل العولمة نعمة أم نقمة على التنمية في البلدان العربية ؟

1-1- 4 فرص العولمة الاقتصادية : إن العولمة تؤدي لا محالة إلى تعاظم حجم التبادلات التجارية بين الدول نتيجة سهولة ولوج السلع والخدمات عبر الحدود فضلا عن التدفقات المالية التي زادت من تطور مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنه كان لعمليات البحوث والتطوير دور كبير في التنمية العلمية والتكنولوجية، هذا ما قد يساهم في إتاحة الفرصة للدول العربية لكي تطور إقتصادياتها إن تمكنت من توفير المناخ المناسب لتحقق قفزة نوعية نحو التقدم والرقي.

وبما أن العولمة تشجع على إلغاء كل العوائق والحواجز الاقتصادية بين الدول فإنها تتيح فرصا كبيرة لتوسيع نطاق الأسواق وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تشجيع عمليات التصدير والاستثمار والتي بدورها سوف تنعكس مباشرة على معدلات النمو لكل البلدان فضلا عما تتيحه من وفرة من السلع والخدمات خاصة بإتجاه الدول النامية، ونحن نعلم أن التحليل الاقتصادي يشير إلى الارتباط الوثيق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة ونمو حجم الصادرات والاستثمارات من جهة أخرى فعلا هذا ما يجب أن تستفيد منه الدول العربية وذلك بتعظيم حجم صادراتها نحو الخارج، و ولوج الأسواق العالمية مع التطوير من نوعية قدراتها التنافسية وتهيئة المناخ المناسب لقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر لتتمكن من الحصول على أعلى معدلات التنمية وفقا لما تمليه متطلبات العولمة الاقتصادية.

19 ـ ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، الحركية الإقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر2003، ص 123.

إن قدرة الدول العربية على إستيعاب العولمة في جوانبها الايجابية والتقليص من آثارها السلبية يجب أن يقترن بإدارة عامة كفؤة، إذن فإن الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج وتحرير التجارة والصرف والدخول في علاقات تجارية إقليمية دفع إلى زيادة حجم مشاركة الدول العربية في التجارة العالمية من 23 % في 1985 إلى 29 % في 1995 وإرتفعت التجارة البينية، أي بين الدول العربية من 27.5 مليار دولار سنة 1998 إلى 98.1 مليار دولار سنة 2005، لكنه يبقى دون المستوى المطلوب حينما نجده يمثل نسبة 10% من التجارة الخارجية العربية [20]، رغم ذلك هذا التحول أدى إلى الإرتفاع في مستوى إشباع حاجات المستهلكين من خلال تنوع السلع والخدمات المتاحة وزيادة فرص الحصول عليها بأقل تكلفة وأعلى جودة، وهذا ما يخلق حركية تدفع إلى هيكلة جديدة للاقتصاديات الوطنية لكي تتأقلم وتتكيف مع ما يطرأ على الأسواق من متغيرات [21].

نظرا اما سبق ذكره، يلاحظ بأن العولمة تتيح فرصا عديدة ومشجعة تدفع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لو أستغلت بالصورة المثلى كنتيجة للانفتاح على الأسواق الخارجية، لكن هذا لايعني أنه لا يتولد عنها عدة مخاطر، وهو ما يتم التطرق له في النقطة الموالية.

2-1-4 ـ تحديات العولمة الاقتصادية: يترتب عن العولمة عدة تحديات ليست محصورة في البعد الاقتصادي فقط، لكنها تغطي كافة جوانب الحياة والمجتمع لتشمل الجوانب السياسية الاجتماعية والثقافية، حتى أنها تتجه نحو تقييد السيادة الوطنية في بعض المجالات، لذا قد أثارت العولمة العديد من القضايا والأزمات التي جعلت منها

20 - http://www.aleqt.com/2007/09/24/article_109583.html 17/02/2009.

21ـ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات إقتصادية ومالية، ماي 1997، ص 55.

نطاقا ينطوي على الكثير من الجدل الفكري الذي جعل البعض ينادي في مؤتمر دافوس الاقتصادي سنة 1999 إلى البحث عن عولمة أكثر عدالة [22].

لقد أثارت العولمة الاقتصادية قضية تراجع سلطة الدولة في البلدان النامية بالخصوص كنتيجة لتخلي الدولة عن وظائفها الأساسية، ويتجلى ذلك في تراجع دور الحكومات في صنع القرارات السياسية والاقتصادية لصالح أصحاب النفوذ من رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات، خاصة وأنها لم تعد قادرة على التحكم في أسعار الصرف وحرية حركة رؤوس الأموال وسعر الفائدة المحلية التي أصبحت تتأثر بما يحدث من متغيرات في العالم نظرا لتوجه الأسواق العالمية للتكامل، كما أن لإسقاط الحماية للمنتوجات المحلية في البلدان العربية نتيجة لفتح الأسواق أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة يمكن أن يؤدي إلى محاصرة وتقزيم المشروع الصناعي المحلي الوطني [23].

إن تنامي ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي وإرتفاع حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل أدى إلى تعرض بعض الاقتصاديات الوطنية للصدمات الخارجية مثل ما حدث في المكسيك سنة 1994 والأزمة الأسيوية سنة 1997 [24]، نتيجة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية ذات الطبيعة المضاربية، علما أن 95% من رؤوس الأموال التي تدور في العالم يتم المضاربة بها للحصول على عوائد سريعة، كما أن لهذه الأزمات آثارا على البلدان النامية ، الأمر الذي دفع بها للبحث عن الآليات اللازمة لتفادي مثل هذه الصدمات في المستقبل المنظور.

22. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص227.

23 - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي العربية للطباعة والنشر، 2002، ص194.

24 - روبرت جران، ترويض النمور، نهاية المعجزة الأسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الأهرام الترجمة والنشر القاهرة 1999 ، ص 226.

كما إرتبطت العولمة الاقتصادية بظاهرة ذات أهمية بالغة تتمثل في سوء توزيع الدخل في الدولة الواحدة وفي العالم، حيث أصبح الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا، مع تفشي ظاهرة التنمية غير العادلة [25]، الأمر الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين المداخيل والثروات بشكل يجعل مطالب إعادة توزيع الدخل ضرورة للفقراء، خاصة وأننا نعيش في وقت أصبح 20 % من سكان العالم يسيطرون على 80 % من الدخل العالمي، كما يتوقع أن يصبح عدد الأشخاص الذين يعيشون سنة 2009 على أقل من دولار واحد في اليوم إلى أكثر من 420 مليون نسمة في هذا السياق يقترح " جيفري ساكس " الاقتصادي الأمريكي الشهير فكرة العولمة المستنيرة التي ترتكز على نشر الديمقراطيات والتعددية والتعاونية والاقتصاد المبني على تحقيق حاجات الفقراء والقضاء على فقرهم ونشر العلم والتكنولوجيا وتسهيل الوصول إليها ويحمل المسؤولية للحكومات لكي تصوغ قواعد التجارة الدولية بطريقة سلمية تسمح بإخضاع الشركات العالمية لتلك القواعد وللقضاء على الفقر حيث، يقترح على الدول الغنية صب حوالي 70 إلى 80 مليار دولار إتجاه الدول الأكثر فقرا أي ما يعادل 0.07% من الناتج القومي العام للدول الغنية، لكن لن يتحقق ذلك في الوقت الراهن نظرا لتزايد وتسارع أطماع الشركات العالمية التي أصبحت تتخذ القرارات مكان الحكومات.

من جهة أخرى، وكنتيجة لحرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية تحدث ثغرات مفاجئة تطرأ على إتجاه إنتقال هذه الأموال مما يؤدي كذلك إلى تذبذب أسعار الصرف، وبالتالي تتضرر القطاعات الإنتاجية خاصة في الدول النامية وتتلقى خسائر كبيرة إن لم تتخذ القرارات الجماعية لمحاصرة هذه المسالك السلبية فإن وضع الأسواق المالية ينذر بحدوث خسائر لا يمكن توقع عواقبها على إقتصادياتها فضلا عن

25 - Chems Eddine Chitour, Mondialisation L'espérance ou le chaos? Edition ANEP 2002, P 58.

أن المنافسة قد صارت كل شئ في ظل العولمة حيث لم تعد هناك أهمية لفرص العمل، في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات المعاصرة بخوصصة العديد من القطاعات، كالاتصالات، الكهرباء، الماء، النقل الجوي .....الخ، فإنها بدون شك تتسبب في تعميق أزمة الشغل، خاصة وأن المنافسة غير المشروعة أصبح لها مكان في عصر العولمة تحت غطاء شراء الشركات التي تعرف تذبذبا في التسيير، بشكل يراد به تصفية هذه الشركات والتخلص نهائيا من منافستها [26] هذا ما يدفع إلى تسريح عدد كبير من العاملين في هذه المؤسسات، ويخلق بذلك فائضا في سوق العمل يفترض على حكومات هذه الدول إحتوائه فإن لم تتمكن من ذلك فإنها قد تقع في قلاقل إجتماعية يمكن أن تتطور إلى أبعد حد.

أما بالنسبة للدول العربية نجدها تواجه في هذا الوقت بالذات الكثير من التحديات من أهمها وهن العلاقات البينية وتدني مستوياتها، وضآلة ما حققته مشاريع التكامل العربي من منجزات والتحدي الأخطر الذي يواجهه الوطن العربي، هو الدعوة إلى إنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة العربية والذي تروج له الدول المتطورة تحت غطاء العولمة والتفتح الاقتصادي للاستفادة من مزايا تنافسية في الأسواق العالمية مثل التكتل المتوسطي الذي تدعو له أوربا والتكتل الشرق أوسطي الذي تتزعمه أمريكا وإسرائيل بدعم من المؤسسات الدولية التي هي في الحقيقة إلا صورة خفية للأنظمة الامبريالية الحديثة في ثوب جديد.

وفي الأخير نستنتج بأن فوائد العولمة ومزاياها لم ولن تعود بالفائدة على الدول العربية حين نرى أن نمط النمو فيها لم يأت متكافئا في كل البلدان ويلاحظ في الواقع إرتفاع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

26-زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، بيئات ترهقها العولمة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة 2003 ص ص 220،219.

4-2 الأبعاد الإقتصادية للعولمة وتأثيرها على التنمية في البلدان العربية:

يعد عدم الاستقرار وإنتشار الأزمات الاقتصادية والسياسية بحدة على الساحة الدولية من أهم سمات هذه المرحلة والتي عرف فيها العالم نقلة نوعية في مسار العلاقات الدولية خاصة بعد ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث مست برموز سيادتها والتي ترتب عنها عدة إضطرابات مست كافة دول العالم في كل الميادين.

وقد نتج عن التفاعل بين السياسات الاقتصادية للدول النامية بالخصوص والدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية المختلفة المتأثرة بضغوط القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي إلى وقوع نقلة نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة العولمة بمختلف جوانبها والتي أثرت بصورة مباشرة على البيئة الاقتصادية العالمية.

إن الدول العربية شأنها شأن بقية دول العالم تأثرت بمسيرة العولمة حيث أصبحت إقتصادياتها أكثر إندماجا وتأثرا بما يحدث في الاقتصاد العالمي من تطورات وأحداث وأزمات وبالتالي فإنها أصبحت أكثر عرضة للصدمات الخارجية من ذي قبل، وخير مثال على ذلك هو إنكشاف الاقتصاديات العربية، ممثلا في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يصل في بعض الحالات إلى حوالي 84% في المتوسط وهو مستوى مرتفع بالمقاييس الدولية [27].

لذا فإنه يجب على الدول العربية بذل المزيد من الجهد حتى تتمكن من مسايرة التحولات الاقتصادية الناتجة عن تسارع وتعاظم ظاهرة العولمة، تجنبا لمخاطرها وسلبياتها، الأمر الذي يدفع إلى إحداث إصلاحات إقتصادية من خلال خلق مشاريع ترتكز على معايير إقتصادية صلبة، تجنبا لإرهاق إقتصادياتها بمشاريع غير مجدية إقتصاديا، تستنزف مواردها من دون أن تكون لها عوائد ملموسة، وهذا كله كي تضمن

27 ـ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة 2008 ص40.

تحقيق معدلات نمو تتلائم وطموحاتها، خاصة وأن معظم إقتصاديات الدول العربية لم تفلح في الوصول إلى درجة مقبولة من التنمية، فمثلا الدخل الفردي في مصر في الخمسينيات من القرن الماضي كان مماثلا للدخل الفردي في كوريا الجنوبية بينما يصل اليوم إلى أقل من 20 % من الدخل الكوري الجنوبي كذلك كان للمملكة العربية السعودية ناتج إجمالي يفوق ما كان لتايوان في نفس الفترة لكنه اليوم يبلغ 50 % من الناتج التايواني، كما كان الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وماليزيا على قدم المساواة، أما اليوم في المغرب هو يعادل فقط ثلث الناتج المحلي الماليزي،هذا ما يعكس فشل الدولة العربية في تحقيق تنمية متوازنة ومستقلة قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لشعوبها.

ويمكن التعبير عن مظاهر الإخفاق في المسيرة التنموية مثلا في الدول العربية حين نعلم أن الفجوة الغذائية لهذه الدول حسب تقرير إتحاد المهندسين الزراعيين المقدم إلى مؤتمرهم الخامس والخمسين، بنحو 20 مليار دولار، وتشير أرقام إتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية إلى أن الفجوة الغذائية قد بلغت في دول الخليج نحو 13 مليار دولار[28]، هنا بالذات تكمن أهمية زيادة معدلات النمو ورفع معدلات الادخار والاستثمار وتوسيع القاعدة الإنتاجية .

لكن كل ذلك لا يمكن تحقيقه، دون إعطاء العنصر البشري المكانة اللازمة له بتوفير المزيد من فرص العمل والشفافية في منحها، تشجيعا للمنافسة لإكتساب المهارات والذي يعتبر عاملا من أهم العوامل كي ترفع دولنا التحدي أمام هذا المد العارم الذي تفرضه العولمة، خاصة إذا علمنا أن نسبة الأمية في البلدان العربية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد تصل نحو 25 % من السكان، أي ما يعادل 70 مليون أمي، وذلك جاء كنتاج للإنفاق الضئيل في قطاع التعليم في هذه الدول و في مختلف مراحله والذي لا

28 - http://www.elhayet. net. 2008

يتجاوز 7 % من الموازنة العامة في أحسن الحالات وتتدنى هذه النسبة إلى أقل من 5% في البلدان العربية الفقيرة ، كما نسجل حوالي 7,6 مليون طفل عربي غير مسجل في المدارس بسبب عدم توفر الأماكن والظروف الصعبة لعائلاتهم وحاجتها لعملهم.

إذن إن تأهيل الموارد البشرية للدول العربية بالعلم والتدريب من شأنه أن يدفع بإقتصادياتها إلى مصاف إقتصاديات الدول المتطورة، لكن من جهة أخرى يجب الإلتفات إلى ظاهرة أخرى تنخر جسد الدول النامية بما فيها الدول العربية والمتمثلة في إرتفاع نسبة هجرة الأدمغة إتجاه دول الشمال خاصة من الفئة المتمثلة في أصحاب الكفاءات والاختصاصات الهامة والحيوية، رغم كل الحواجز المفروضة على حرية إنتقال الأفراد إضافة إلى تعاظم الهجرة غير الشرعية [29] وهم يعدون بالملايين، فمثلا يقدر حجم العمالة العربية المهاجرة نحو الخارج حوالي 15 مليون دفعها لذلك ضيق سبل العيش والخلافات السياسية والعشائرية والعقائدية في هذه الدول وكذلك لقلة فرص العمل، حيث يقدر معدل نسبة البطالة في هذه البلدان حوالي 20 % من القوة العاملة، لذا فإنه أصبح من الضرورة بما كان على الحكومات العربية المحافظة على النسيج الاجتماعي وتعزيزه وتطويره بفتح المجال على المنافسة الخلاقة والتساوي في الفرص بين أفراد المجتمع أملا في الحد من النزيف البشري الذي يحدث في مجتمعاتنا خاصة وأن شباب اليوم أصبح يعاني من إرهاصات العولمة كنتيجة لما يشاهده على القنوات الفضائية والتي تعتبر من أهم الأجهزة المروجة للعولمة بمختلف أشكالها .

إضافة لذلك، الدول العربية مجبرة أكثر من أي وقت مضى في القضاء على الإتكالية في أوساط مجتمعاتها وبث أخلاقيات العمل المنتج وذلك بإقامة منظومات وطنية تربوية

29 - Paul R.Krugman, La MONDIALISATION N'EST PAS COUPABLE, Vertus et limites du libre échange, Edition Casbah, Alger1999 p 73.

مبنية على أسس علمية نابعة من ثقافاتها وتوجهاتها تربي الفرد على حب العمل وحب الوطن وعدم الاتكال على الغير والتي تعتبر أهم وأبرز العناصر التي لا يجب تجاهلها لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد.

إن الحصيلة السلبية لمسيرة التنمية في غالبية الدول العربية ليست نتاجا لضعف وعدم تأهيل الموارد البشرية وقلة ما جادت به الطبيعة من موارد، بل يعود لعدم إستغلالها وتوظيفها بالصورة المثلى للخروج من دائرة التخلف لبناء إقتصاديات ذات قاعدة عصرية ومتينة، لذا فإنه في ضوء الواقع الراهن لإقتصاديات الدول العربية يصعب القول أنها مؤهلة لمواجهة مخاطر بيئة عالمية تحكمها آليات العولمة وتسودها منافسة شرسة، لأن إقتصادياتها هشة ومرهقة وذات قواعد إنتاجية ضعيفة وتقليدية لا يمكنها في كل الأحوال الصمود في وجه منافسة السلع الأجنبية في أسواقها الداخلية فما بالك في الأسواق الخارجية لذلك فإنه يجب على الدول العربية حسم موقفها من العولمة والتعامل معها بعقلية جديدة والإدراك بأنها تحتاج إلى الاستفادة من العالم أكبر من حاجة العالم إلى الاستفادة منها [30] إذن فهي أصبحت ملزمة على فك قبضتها على الاقتصاد والمجتمع وزيادة درجة التنسيق وتعزيز التعاون والتضامن الاقتصادي فيما بينها، هذا من شأنه أن يرفع من مناعة إقتصادياتها إتجاه ما يحدث في الساحة الدولية من متغيرات ومجاراتها للإستفادة من مزاياها وتجنب من ناحية أخرى لمخاطرها وسلبياتها على إقتصادياتها.

3- 4 ـ متطلبات التنمية في البلدان العربية في ظل العولمة :

4-3-1 تعزيز التعاون الإقتصادي العربي : إن أهم شكل للتعاون بين الدول العربية يجب أن يندرج ضمن تكتل إقليمي عربي موحد والذي من شأنه أن يدعم ويعزز التعاون البيني من خلال توحيد الإستراتيجيات العربية للتنمية، أملا في تحفيز التجارة بين دول

30ـ علي لطفي، مرجع سابق ، ص 41.

المنطقة وكذلك في الدور الذي يمكن أن يلعبه في التعاون والتنسيق التجاري مع الدول الأخرى خاصة مع تزايد إهتمام دول العالم في السنوات الأخيرة في إقامة تكتلات إقتصادية والتي تأخذ عدة أشكال وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجات من التكامل الاقتصادي .

وهناك عدة عوامل تحتم على الدول العربية الإندماج في تكتل عربي موحد يمكن أن تلخص فيما يلي:

- دوافع داخلية .
- دوافع خارجية .

*** دوافع داخلية : تتمثل فيما يلي :**

-إن الهدف الرئيسي من الدخول في تكتل إقليمي عربي هو دفع عجلة التنمية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية إنتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود ولا حواجز وذلك لتحقيق أقصى إستخدام وإستغلال لعناصر الإنتاج بأرخص الأسعار وأبسط الشروط [31] .

- دعم الاستثمار في الدول العربية وخلق فرص عمل جديدة تمكن الدول الأطراف من تحقيق أقصى الفرص الممكنة لرفع حجم التجارة البنية وتطوير صناعات جديدة بين الدول الأعضاء .

- وقد يكون البعد الأمني من أهم العوامل الدافعة لخلق تكتل لأنه يعد من أبرز العوامل المساعدة لضمان أمن وإستقرار دول المنطقة عن طريق التكامل الاقتصادي، هذه الفكرة التي دافع عليها "جان موني GEAN MONET" والتي كانت المنطلق والدافع لإنشاء المجموعة الأوربية عقب الحرب العالمية الثانية [32].

31- عبد الأحد جمال الدين، اللجنة الخاصة المصرية لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة، القاهرة 1999، ص29ص، 30 .

32 - Dominique Carreau et Patrick Guillard , Droit international Economique , 4 éme Edition, L.G.D.J,1998 p292

- إن إنضمام الدول العربية في تكتل إقليمي قد يكون بالنسبة لها كمنفذ للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة التي لم تعد تقوى على تأمين إقتصادها بسبب الزيادة السريعة والمستمرة للسكان [33] بالإضافة إلى ضعف مبدلاتها التجارية بإستثناء المواد الخام الأمر الذي عرقلها عن الاندماج في الاقتصاد العالمي نظرا لكثرة القيود والحواجز .

* دوافع خارجية : تلخص في النقاط التالية :

- إن الإندماج في تكتل إقليمي عربي موحد من شأنه أن يشكل مجموعة قوية يمكنها التصدي لنمط العولمة المفتوحة وغير المنضبطة التي تهدف سيادة الدولة على المستوى الوطني [34] لتحسين موقعها في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية من مركز قوة .

- تشكل الوحدة العربية جوابا لعولمة الأسواق وبالتالي فهي لا تتناقض معها ولكن تكملها بالفعل وهذا ما يزيد من هامش مناوراتها في الميدان الاقتصادي وكذلك لتأكيد هويتها على الساحة الدولية .

- إن الاتفاقيات التجارية المنشئة لتكتلات إقليمية تعتبر وسيلة هامة تتمكن من خلالها الدول العربية الولوج في الاقتصاد العالمي تحت غطاء تكتل واحد و موحد، الأمر الذي يمكنها من التأثير بصورة أو بأخرى في المفاوضات الاقتصادية الدولية [35].

33 - فيرنز فاينفلد، يوزيف ياننج، سفن بيريند، التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركاءها، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 17، بدون سنة النشر ص 24 .

34- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، العدد262 ديسمبر 2000، ص 57 .

35 -Virgil Pace, L'organisation Mondiale du Commerce et le Renforcement de la Réglementation Juridique, Des Echanges Commerciaux Internationaux p 316, Lharmattan 2000.

- سعي الدول العربية إلى البحث عن دور إقليمي أكبر الأمر نتيجة لتحول الموازين في مجال القوى، الأمر الذي جعل من مصلحة بعض التكتلات الدولية الكبرى كالإتحاد الأوربي [36] توجيه إهتمامه إلى دول الجنوب منها الدول العربية للحفاظ على مكانته الإستراتيجية، وكذلك من أجل وقف المد الأمريكي وبالتالي الإبقاء على دوره كقطب مركزي في إطار ما يسمى بالعولمة وهذا ما قد يساعد الدول العربية ولوج الأسواق الأوربية خاصة الدول المغاربية منها .

وعلى العموم يمكن تلخيص أهم ما يمكن أن تستفيد منه الدول العربية حالة إستكمال مسارها في الإندماج في النقاط أدناه:

- فتح أسواقها وتوسيع نطاقها.
- الرفع من مستوى رفاهية المواطن.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية.
- دعم إقتصاديات دول المنطقة بما يقلل إعتمادها على الخارج.
- عامل من عوامل الإستقرار الإقتصادي.

4- 3- 2 التذليل من معوقات التعاون العربي المشترك : إن معوقات العمل العربي المشترك عديدة تتمثل فيما يلي [37]:

- إستثمار معظم المدخرات العربية في الخارج والتي بلغت أكثر من 900 مليار دولار، حيث قدرت في الفترة الممتدة من سنة 1974 - 1995 بحوالي 670 مليار دولار، أي أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار خارجه.

36 - سمير أمين، علي الكنز، منير الحمش ومصطفى الجمال، العلاقات العربية الأوربية، مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث، المنتدى العالمي للبدائل، دار الأمين ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2002، ص 55.

37 - سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج العربي، المركز المصري للدراسات الإقتصادية 2002، ص ص 12، 20.

- ضعف التجارة البذية العربية والتي تمثل حوالي 9 % من التجارة العربية الخارجية،أي أن العرب يتعاملون مع الخارج كمستوردين ومصدرين بنسبة 91 % .

- التفاوت في مستويات الدخول بين الدول العربية ، مما يحقق قدرا من عدم التوافق في النسيج الإقتصادي، خاصة وأنها تفتقر إلى آلية متينة لتحفيز الإستثمارات العربية البينية.

- إرتباط العلاقات الإقتصادية بالتوجهات السياسية بين الدول العربية مما يخلق جوا من عدم الثقة في الشريك العربي.

لذا فإنه من الضرورة بما كان على الدول العربية القيام بإصلاحات بنيوية موحدة مبنية على إستراتيجية شاملة من شأنها تدعيم التعاون العربي المشترك ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية:

- تشجيع الاستثمارات العربية البينية من خلال تسهيل عمليات إنتقال رؤوس الأموال وخفض القيود لأقصى حد ممكن والتنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول العربية.

- تعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية وذلك بتهيئة بيئة إستثمارية عربية جيدة مشجعة تسمح بجلب الإستثمارات الدولية والإقليمية في المنطقة، تكون مرفوقة بتطوير البذية التحتية.

- تطوير نظام معلومات موحد بإعداد قاعدة بيانات تبين خصوصية كل دولة عربية مما يسهل عملية توجيه المستثمرين بدون إشكال.

- تطبيق سياسات وبرامج عربية تهدف إلى تطير البحوث في شتى المجالات وتبادل الخبرات في ذلك.

- دعم آليات الإنتاج الآمن والنظيف وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط حفاظا على البيئة.

- تحديث أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدام في الدول العربية وتشجيع إستخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

خـــاتمـــة :

يعتبر النفط أحد أهم الوسائل التنموية التي مكنت الدول العربية من خلق بنية إقتصادية تعتبر بمثابة القاعدة للمضي في تسطير برامج تنموية قطرية معتمدة في ذلك على الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو بشرية، هذه الأخيرة التي يجب الإهتمام بها وتدعيمها وإعطائها الفرصة للمساهمة في المجال التنموي العربي.

وفي الأخير يمكن القول بأن قدرة الدول العربية النفطية في تحقيق التنمية بكافة أبعادها يرتكز على تعزيز جهودها من خلال تبني إستراتيجية موحدة تعمل على تذليل كل العقبات في مجال التكامل العربي وتجنب كل العراقيل التي من شأنها الحد من هذا المسار، الأمر الذي قد يمكنها من التغلب على مشاكلها الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية، خاصة في ظل الوفرة المالية الناتجة عن تعاظم مداخيلها نتيجة إرتفاع أسعار النفط، رغم التذبذب الذي شهدته في الاونة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية .

المراجـع :

1 - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999.

2- محمد محمود الإمام، بحث مقدم في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم المجلد الأول، مقدمة عامة، الطبعة الأولى 2006.

3ـ محمد سلطان أبو علي، بحث مقدم في الموسوعة العربية المعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي الطبعة الأولى 2007.

4ـ ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة، بهاء شاهين، الدار العربية الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى2000.

5ـ ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، الحركية الإقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر2003.

6ـ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة 2008.

7ـ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

8 ـ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي العربية للطباعة والنشر، 2002.

9ـ روبرت جران، ترويض النمور، نهاية المعجزة الأسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة 1999.

10ـ زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، بيئات ترهقها العولمة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة 2003 .

11ـ عبد الأحد جمال الدين، اللجنة الخاصة المصرية لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة، القاهرة 1999.

12 ـ فيرنز فاينفلد، يوزيف ياننج، سفن بيريند، التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركاءها، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 17، بدون سنة النشر .

13ـ سمير أمين، علي الكنز، منير الحمش ومصطفى الجمال، العلاقات العربية الأوربية،

مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث، المنتدى العالمي للبدائل، دار الأمين ، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.

14- سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج العربي، المركز المصري للدراسات الإقتصادية 2002.

15- تقرورت محمد، طرشي محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي أيام 7- 8 أفريل 2008.

16- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف بالتعاون مع مخبر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي 07/ 08 أفريل 2008.

17- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، العدد262 ديسمبر 2000.

18- جيفري ديفز وآخرون، صناديق النفط،هل تطرح المشكلات بوصفها حلول؟ مجلة التمويل والتنمية المجلد 38، العدد4، ديسمبر2001.

19- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007.

20- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه الإدارة الاقتصادية، سبتمبر 2007.

21- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص التقرير النهائي لورشة العمل الإقليمية وشبكة المعنيين حول تخفيض وتوزيع القدرات والحكم المحلي،شرم الشيخ مصر3- 6 سبتمبر2007.

22 ـ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات إقتصادية ومالية، ماي 1997.

Ouvrage en langue Ètrangère:

1- Dominique Carreau et Patrick Guillard , Droit international Economique , 4 ème Edition, L.G.D.J, 1998 .

2- Virgil Pace, L'organisation Mondiale du Commerce et le Renforcement de la Réglementation Juridique, Des Echanges Commerciaux Internationaux Lharmattan 2000.

3- Chems Eddine Chitour, Mondialisation L'espérance ou le chaos? Edition ANEP .58 P ,2002

4- Paul R. Krugman, La MONDIALISATION N'EST PAS COUPABLE, Vertus et limites du libre échange, Edition Casbah, Alger 1999 p73.

5-The Arab Petroleum Research Center, Arab Oil `& Gas. Vol. XXXVI.856.16 May 2007.

Site Internet:

1- http://www.elmoustakbel.net/content/view/1221/92 .2009.

2 - http://www.aleqt.com/2007/09/24/article -109583.html 17/02/2009.

3 - http://arabic.people.com.cn/31659/6410436.html 17/02/2009.

4 - http://www.awan.com.kw/node/29112 19/02/2009.

5 - http://www.elhayet.net Mars 2008.